الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون
الجلسة العامة ٦
الثلاثاء ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

الرئيس: أعلن الآن افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويعقد هذا الاجتماع وفقا للقرار ١٦٠/٦٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأعرب لكم جميعا عن ترحيبي الحار بكم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

بيان الرئيس

الرئيس: يشرفني عظيم الشرف أن أرحب بكم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى التاريخي بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالدور القيادي الذي يمارسه الأمين العام، السيد بان كي - مون، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، السيد لوك ناكاجا، في معالجة هذه المسألة المهمة. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء على الجهود التي بذلتها دون كلل لإدراج موضوع التصحر على جدول أعمال الجمعية العامة. ويستحق دور مجموعة الـ ٧٧ والصين تقديرا خاصا في هذا الصدد.

إن التصحر واحد من التحديات الأكثر تعقيدا في عصرنا الراهن. وله آثار بيئية واقتصادية وسياسية واجتماعية جسيمة على الناس، وأكثرهم من الفقراء. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتهدد التصحر ربع مساحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أرضنا، وبسببه تواجه الخطر مصادر رزق أكثر من بليون شخص في أكثر من ١٠٠ بلد.

والتصحر يهدد أيضا بالتقويض الخطير لما تحقق من مكاسب في مجال التنمية المستدامة. كما أن التصحر له تكلفة اجتماعية وبشرية واقتصادية فادحة، ولهذا فإنني أهيب بالمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لمعالجة آثاره واتخاذ تدابير لمنعه وعكس مساره.

لقد أصاب الجفاف، القاتل الصامت، شرق أفريقيا هذا العام، وها هو العالم يقف مرة أخرى شاهدا على كم لا يمكن تخيله من المعاناة الإنسانية. وهناك بلدان في المنطقة تواجه أسوأ جفاف تشهده منذ ٦٠ عاما. ففي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، حصدت هذه المجاعة أرواح عشرات الآلاف من الأطفال الصوماليين دون سن الخامسة، كما أحدثت اضطرابا اجتماعيا يرجح أن يدوم بسبب اضطرار الناس إلى النزوح من مجتمعاتهم وقراهم وبلداتهم. إن هذه هي أسوأ أزمة غذائية يشهدها العالم اليوم، ولا يزال من المطلوب لمواجهتها اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة على الصعيد العالمي.

ومع أن الاهتمام العالمي بالتصدي لندرة الموارد الطبيعية وتدهور الأراضي أخذ دون شك في الازدياد، وخاصة في ما يتصل بتحديات تغير المناخ وأزمة الغذاء. فإن الجهود المشتركة التي بذلناها حتى الآن لم تكن بالمستوى الكافي.

إن معالجة آثار التصحر يلزمها القيام بتدخلات رئيسية مبتكرة في مجال السياسات العامة وإحداث تحولات في استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي. وتتطلب هذه التدخلات التحرك صوب هدف كمي طموح ومعدل صفري صافي لتدهور الأراضي. ويتطلب إصلاح وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والأراضي الجافة بشكل فعال تصميم سياسات وتكنولوجيات جديدة تعزز الاستخدام المستدام للموارد وتوافر موارد مالية مضمونة لدعم المبادرات المحلية. ويتعين أن تكفل هذه الاستراتيجيات المشاركة النشطة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة والمجتمعات المحلية.

وسيعقد هذا العام عدد من المؤتمرات العالمية الهامة بشأن التنمية المستدامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيلتقي المجتمع الدولي في جمهورية كوريا في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتشكل المناقشة التي يجريها قادة العالم اليوم فرصة ذهبية للمساعدة في حفز المساعي الرامية إلى التوصل إلى نتائج حاسمة في تلك الدورة.

وتحل قريبا أيضا الذكرى السنوية العشرون لمؤتمر قمة الأرض، التي عقدت في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأحث الدول الأعضاء على ضمان التوصل إلى نتائج استشرافية في مؤتمر ريو + ٢٠ تعيد تأكيد التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وأشجع أيضا الدول الأعضاء في مداولاتها على أن تعيد التأكيد مجددا على الوفاء بالالتزامات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخطتها وإطارها الاستراتيجيين للسنوات العشر وعلى أن تواصل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

إن التصدي الفعال للتصحر وتدهور الأراضي لا يمكن أن يتم إلا في سياق التصدي للتحديات العالمية الرئيسية الأخرى، مثل تغير المناخ والقضاء على الفقر والأمن الغذائي وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. وأود أن أتناول اليوم واحدة من هذه المسائل على وجه الخصوص، وهي الأمن الغذائي.

إن الأمن الغذائي مسألة ملحة مطروحة أمامنا اليوم، فانعدام الأمن الغذائي له آثار تلحق يوميا بسكان البلدان القاحلة بصفة خاصة. ويواجه الكثيرون سوء التغذية ونقص التغذية الشديدين وتسوء صحتهم نتيجة ذلك. وسوء التغذية

له آثار دائمة بوجه خاص على الأطفال، إذ يتسبب في وقف نمائهم ونموهم.

وقد بدأت هذه البلدان تفهم أهمية بناء مبادراتها الخاصة التي تتولى زمامها بأنفسها من أجل التصدي للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، وهي تتعاون حاليا لتشكيل تحالفات فيما بين بلدان الجنوب وتحالفات ثلاثية وعالمية تتيح لها تبادل الحلول التكنولوجية والسياساتية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي في جميع النظم الإيكولوجية.

ويسرني أن ألاحظ القيام بعدد صغير، ولكن متزايد من هذه المبادرات الهادفة إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. وتشمل المبادرات اقتراحا تقدمت به دولة قطر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في النشاط الجانبي الخاص بشأن موضوع، من أجل تحالف عالمي للأراضي الجافة – شراكة لتحقيق الأمن الغذائي. ويخص الاقتراح انضمام من بلدان الأراضي الجافة إلى بعضها البعض لتشكيل التحالف العالمي للأراضي الجافة. ويمكن أن يجري على نطاق واسع تشاطر الحلول المبتكرة وأفضل الممارسات التي استحدثها التحالف مع بلدان الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم.

ومن الأمثلة الأخرى، مبادرة الجدار الأخضر الكبير للاتحاد الأفريقي، التي تهدف إلى معالجة التحديات البيئية المتصلة بالفقر والتصدي لآثار تدهور الأراضي والقحولة والتصحر المتزايدين في الأراضي الجافة في الصحراء الأفريقية ومنطقة الساحل الأفريقي عن طريق غرس جدار من الأشجار عبر أفريقيا، من السنغال في الغرب وحتى جيبوتي في الشرق.

والهدف من مثل هذه المبادرات هو دعم وتكملة الجهود المبذولة لإحداث تقدم ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ١، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع.

إن الأرض حياة، وحياتنا تعتمد على الأرض. وعلينا أن نوقف المسار الفتاك للتصحر وأن نعيد لأرضنا الغالية عافيتها وحيويتها وأن نحمي مصادر أرزاق الناس في العالم أجمع. إنها مسؤوليتنا، إنها مسؤوليتنا.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم الإنكليزية): في الوقت الحالي، تعاني الأراضي الجافة في منطقة القرن الأفريقي أقسى أزمة غذائية في العالم. فهناك أكثر من ١٣ مليون نسمة في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بشكل عاجل. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها بجد لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

لكن لنتحل بالصراحة. ما كان ينبغي للجفاف أن يتحول إلى مجاعة. في مرات كثيرة، يتحرك المجتمع الدولي بعد فوات الأوان. وفي كثير من الأحيان، تتخذ القرارات بناء على حجج توفير وهمية. وفي النهاية، نحن لا نحسب التكلفة في الأرواح البشرية فحسب، بل أيضاً في النفقات الإضافية للاستجابة للأزمات التي كان يمكن تفاديها بجزء يسير من الثمن.

كثيراً ما ينظر إلى الأراضي الجافة باعتبارها استثماراً لا رجاء منه، وتعتبرها الحكومات والمجتمع الدولي قضية خاسرة. ولا شيء يجافي الحقيقة أكثر من هذا. أشكر الجمعية العامة على عقدها هذه الاجتماع الرفيع المستوى لإلقاء الضوء على كون أن الأراضي الجافة تملك الإمكانيات – حالياً وعلى المدى البعيد – لحفز النمو الاقتصادي الوطني والتنمية البشرية المستدامة.

توصف نسبة أربعين في المائة من كتلة أراضي العالم بأنها جافة أو شبه جافة. ويعتمد بليونا نسمة على الأراضي الجافة لإقامة أودهم وللحصول على الدخل. والكثير منهم من بين أفقر السكان في العالم والأكثر عرضة للجوع. وتحتوي الأراضي الجافة أيضاً على إمكانات مقدرة للمساعدة في تخفيف آثار تغير المناخ. فمخزون الأراضي الجافة من الكربون – بصورة رئيسية في شكل كربون التربة – يعادل أكثر من ثلث المخزون العالمي.

وهكذا فإن الحافز للإدارة المستدامة للأراضي الجافة واضح. إذن، فلماذا نسمح بتدهور هذه الأراضي القيمة، التي يعتمد عليها الكثير من الناس في معيشتهم، نتيجةً للاستخدام غير المستدام للأراضي والمياه وتأثير تغير المناخ؟

فلنعقد العزم اليوم على قلب مسار هذا التوجه الضار. لنعترف بأن مقاومة التصحر، والمحافظة على الأراضي الجافة ودعم المجتمعات التي تعتمد عليها أشياء تدخل في صميم التنمية المستدامة.

على النقيض من الاعتقاد الشائع، ليست جميع الأراضي الجافة قاحلة وغير منتجة. فبعض الأقاليم الأكثر إنتاجاً للحبوب في العالم تقع في مناطق شبه جافة. وقد بدأت المجتمعات والشركات تكتشف إمكانات الأراضي الجافة. فالرعاة في هضبة التبت يبيعون صوف الثيران لصناعة الكشمير في الأسواق الفاخرة حول العالم. وأنواع الجلد الفريدة تعود بالدخل على المجتمعات السكانية في المناطق الجافة في ناميبيا، حيث تستحيل الفلاحة التقليدية.

وفي مناطق أخرى، ينمو الوقود العضوي حيث لا يكاد ينمو شيء آخر. ولم تستغل موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الأراضي الجافة إلا قليلاً. ومن شأن التحرك الجيد التوقيت من جانبنا أن يفتح الطريق إلى هذه الثروات ويوفر الحلول لعدد من التحديات العالمية: من انعدام الأمن الغذائي إلى الفقر في الريف، وانعدام أمن الطاقة، وفقدان التنوع الحيوي، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات الجيوسياسية، والهجرة القسرية.

لكن للقيام بذلك، نحتاج إلى استثمار معزز لوقف التصحر واستعادة الأراضي التي تعاني من التدهور. يمكن لقصص النجاح، وهي كثيرة، أن تنير الطريق. فمن ترميم المدرجات القديمة في جبال الأنديز في بيرو، إلى زراعة الأشجار لوقف تغوّل الرمال في الصحراء الكبرى، ومن إعادة تأهيل مستجمعات المياه في الهند إلى استخدام فيضانات الصيف لتقليل الملوحة في الصين، ثمة أمثلة من جميع القارات للحكومات والمجتمعات السكانية التي تعمل على قلب مسار التصحر وتحسين إنتاجية الأراضي.

لكن علينا أيضاً أن نعترف بأن تردي الأراضي ليست مشكلة خاصة بالأراضي الجافة لوحدها. فالدراسات تظهر أن تردي الأراضي يحدث في المناطق الرطبة المدارية بمعدل أسرع منه في أي وقت مضى. وإن لم توقف هذه الظاهرة، فإنها يمكن أن تقوض جهودنا للقضاء على الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع احترار المناخ، فإن الجفاف سيظهر في مناطق جديدة ويصبح أكثر تواتراً وكثافة. لذلك يجب وضع مسألتي الجفاف وتدهور الأراضي إلى مركز إعداد السياسات. بإعادة تركيز برنامج التنمية ليشمل الإمكانات الكامنة للأراضي الجافة، نستطيع أن نكسر الصلات القائمة بين الفقر والتصحر، والجفاف وتدهور الأراضي.

تصب حصيلة مداولات اليوم في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠). ولا نزال في المراحل المبكرة من عقد الأمم المتحدة للصحارى

ومكافحة التصحر والخطة العشرية الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

فلنعقد العزم اليوم على العمل من أجل عالم لا يعود يشهد تدهوراً في الأراضي. لنجعل الأراضي المستدامة حجر الزاوية للاقتصاد الأخضر من أجل القضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة.

وأتمنى للمشاركين اجتماعاً مثمراً، وأعوِّل عن دورهم القيادي والتزامهم.

الرئيس: أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به.

والآن تتابع الجمعية العامة قائمة المتكلمين الخاصة بالجلسة العامة الافتتاحية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٦٥. وقد تم إبلاغي بأن الولايات المتحدة ستتناول الكلمة في الجزء الافتتاحي بصفتها البلد المضيف.

ما لم اسمع اعتراضاً، فسنواصل العمل على هذا الأساس.

والآن أعطي الكلمة للسيد لوك غناشاجا، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

السيد غناشاجا (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): في عام ١٩٩٢، اتخذ مؤتمر قمة الأرض القرار الجرئ بالتصدي لمسألة تدهور الأراضي والجفاف، بخاصة في الأراضي الجافة، من خلال معاهدة ملزمة قانوناً، إلا وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٩٦ هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها تجمع سياسي بهذا المستوى الرفيع مسائلها الأساسية.

أود أن أبدأ بأن أزف إليكم أخباراً سارة عن هذا التطور في السياسات. أولاً، خلال العقدين الماضيين، تحقق قدر كبير من استعادة الأراضي وتحسينها في الأراضي الجافة. في كثير من الحالات، نجد أن السكان هم الذين يقودون هذه الابتكارات وهذا التقدم.

ثانياً، تراكم لدينا كم كبير من المعرفة العلمية عن العوامل المسببة لتدهور الأراضي، ومدى التدهور في مختلف الأنظمة الإيكولوجية، فضلاً عن ارتباطاته القوية بالمسائل العالمية الأخرى مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي.

ثالثاً في جانب السياسات، اتفق أطراف الاتفاقية البالغ عددهم ١٩٤ طرفاً، من خلال استراتيجيتها العشرية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨، على نهج أكثر تركيزاً وقابل للقياس لتنفيذ الاتفاقية.

وددت لو كانت كل مداخلتي اليوم عن الأخبار السارة. لكن، للأسف، يجب علي أن أبلغكم بأنه، بالرغم من الآثار المدمرة لتدهور الأراضي أو نفاد مغذيات التربة، فإن العالم يسير نحو ذروة في مجال التربة سوف تكون لها تداعيات أسوأ من تداعيات الذروة التي بلغتها أسعار النفط. ما هي المهددات، ولماذا تُتجاهل؟

يجري تجاهل التهديدات والآثار البعيدة المدى لتدهور الأراضي لحد كبير لأن المسألة لا تزال نقطة عمياء لا يبصرها المجتمع الدولي بالرغم من السعي نحو تحقيق الاستدامة. أكبر مصادرنا الجيولوجية غير القابلة للتجديد هي الأراضي والتربة الخصبة. ومع ذلك، نفقد سنوياً ٢٤ بليون طن من التربة الخصبة. وتقدر نسبة الفاقد من الأراضي القابلة للزراعة بما بين ٣٠ إلى ٣٥ في المائة من المعدلات التاريخية. وفي الأراضي الجافة، بسبب الجفاف والتصحر، يجري سنوياً تحويل ١٢ مليون هكتار من الأراضي إلى صحارى من صنع الإنسان. وهذه المساحة يمكن أن تنتج ٢٠ مليون طن من الحبوب.

على الصعيد العالمي، يؤثر تدهور الأراضي بصورة مباشرة على ١,٥ بليون نسمة. إنه يلقي بالسكان المتضررين

في قاع الفقر والجوع. على سبيل المثال، عندما يُقيَّم الفقر على أساس معدل وفيات المواليد، نجد أن ٤٢ في المائة من سكان الأرض الفقراء جداً يعيشون في الأراضي المتدهورة.

من المؤكد أن تدهور الأراضي ظاهرة عالمية، ويحدث ما يعادل ٧٨ في المائة من التدهور في الأراضي غير الجافة. من شأن تدهور المنطقة العازلة للأراضي الجافة أن تزيد من شدة تعرضها للتدهور. علاوة على ذلك، يشكل تدهور الأراضي ضغطاً على نظام إنتاج الغذاء في العالم ويسهم في زيادة شدة تعرضه للصدمات المناخية. وفي عالم لا يفتأ يزداد ترابطاً، سوف تتطور الأزمات المتعلقة بالأراضي لتصبح أزمات عالمية.

فيما يخص الجفاف، زادت نسبة المساحات من الأرض التي ضربها الجفاف بأكثر من الضعف خلال الفترة من عقد السبعينات إلى بداية العقد الأول من الألفية، ويواجه العالم احتمال حدوث جفاف واسع النطاق في العقود المقبلة؛ بيد أن المجتمع الدولي لما يعترف بذلك بعد. للأسف، بالرغم من إمكانية التنبؤ بالجفاف، فإنه لا يزال يتسبب في المجاعات ويؤدي إلى خسائر في الأرواح. وما الحالة المأسوية في منطقة القرن الأفريقي إلا لتذكرنا بأن الطريق لا يزال طويلاً أمامنا.

يحتل ضعف الاعتراف السياسي وعدم توحيد الخطط الوطنية الاستراتيجية موقع الصدارة من بين أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية. غير أن التصدي لتدهور التربة لا يشكل عبئاً على الميزانيات العامة، بل يمثل قوة دفع للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وبحسب استعراض أُجري مؤخراً، قد تمثل تكلفة تدهور التربة في بلدان جنوب الصحراء الكبرى ما يعادل ١٠ في المائة من النواتج المحلية الإجمالية.

رسالتي الرئيسية هي أنه من أجل استدامة الحياة على الأرض يجب أن نبني عالماً خالياً من تدهور الأراضي. يتطلب ذلك التزاماً عالمياً يفضي إلى اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات. لذلك فإنني أدعو إلى العمل. أحث الزعماء في كوكبنا على اعتماد تدابير سياسية تؤدي إلى تغيير في النموذج فيما يتعلق بالطريقة التي ندير بها مواردنا من الأراضي. ومن خلال القرارات السياسية الجريئة، وبفضل المعارف المتاحة الآن، باتت لدينا الوسائل الكفيلة بالتصدي بنجاح للتصحر وتدهور التربة والجفاف. هذه علة وجود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. من خلال هذه العملية، يمكن أن يصبح الجوع والفقر والمجاعة أشياء من الماضي. باستطاعتنا أن نفعل ذلك، ويجب أن نفعله. ولا أشك في أن الأعضاء سيتخذون القرارات الصحيحة ويتولون قيادتنا على هذا الأساس.

الرئيس: أشكر الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لرئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر معالي السيد ألبرتو دالوتو، نائب وزير خارجية الأرجنتين، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد دالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): حظي الموضوع المعروض علينا اليوم بتركيز الاهتمام الدولي عليه هذا العام، ما أدى إلى إدراك أفضل على الصعيد العالمي لأهمية تطوير إجراءات منسقة لمكافحة هذه المشكلة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وآمل أن يعزز هذا الاجتماع مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه المسألة على أعلى المستويات المؤسسية والسياسية لهذه المنظمة. سيشكل الأمر تحدياً بشكل خاص للدول المتأثرة في أن تحدد أولوياتها في عملية المكافحة من أجل حفز المجتمع الدولي للمزيد من المشاركة والتعاون على المستويين التقني والمالي.

إننا نواجه التحدي الرئيسي المتمثل في توطيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما تحرزه من تقدم. أود على وجه الخصوص الإشارة إلى التقدم المحرز في بعض المسائل الاستراتيجية فيما يتعلق بمتابعة الاتفاقية خلال الرئاسة الأرجنتينية للمؤتمر التاسع للأطراف، بما في ذلك الاعتراف بلجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بوصفها جهازاً فرعياً دائماً، ما سمح برفع تقارير دورة الإبلاغ الأولى بعد الموافقة على الاستراتيجية العشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨. وأشير أيضاً إلى وضع منهجيات جديدة من خلال تنفيذ استعراض الأداء وتقييم نظام التنفيذ للمعلومات الدورية الموثوق بها وجمع البيانات وتحليلها، ولقياس وتقييم اتجاهات التصحر على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

من جانب آخر، سمحت عملية الإصلاح المؤسسي في إطار مرفق البيئة العالمية بتخصيص موارد مالية لمنطقة التركيز بالنسبة لتدهور الأراضي، ما حول المرفق إلى آلية مالية رئيسية للاتفاقية، وزاد من استمرارية المشروعات والمبادرات ذات الصلة ووسّعها.

على أساس هذه المعالم المهمة في عملية اتفاقيتنا التي جرت خلال الرئاسة الأرجنتينية للمؤتمر التاسع للأطراف، مع توخي المؤتمر العاشر، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي والدول الأعضاء قرارات أكثر وأفضل من أجل النهوض بمكافحة التصحر. ولأجل تلك الغاية، من الضروري أن يكون هناك إطار عمل يساعد على الحصول على نصائح علمية بشأن المسائل ذات الصلة بمؤتمر الأطراف، ويوفر أيضاً إنذاراً بشأن حالات الأزمات المحتملة. غير أن تلك المشورة التقنية الهامة ينبغي أن تحترم العمليات السياسية للاتفاقية، لضمان اعتماد الدول الأطراف للتوصيات على مختلف مستويات صنع القرار.

والأرجنتين على وجه الخصوص ملتزمة التزاما عميقا بأهداف الاتفاقية منذ بداياتها الأولى. وهذا الالتزام تحدده بشكل صارم الخصوصيات الجغرافية لأراضي بلدي، التي تتشكل نسبة ٧٥ في المائة من مساحتها من مناطق قاحلة وشبه قاحلة. غير أن هذه المناطق تنتج ٥٠ في المائة من ثروة البلد، وتولد ائتمانات تصدير هامة تعزز اقتصادنا وتشكل تحديا على صعيد التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن الأرجنتين تعي تماما ثراء هذه النظم الإيكولوجية من الناحيتين الإنتاجية والثقافية، وتوليدها لفوائد خارجية وعرضتها للتأثر بقضايا المناخ والأنشطة البشرية.

وعلى سبيل المثال، فإن برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر يشجع التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والقضاء على الفقر في المناطق الريفية وابتكار تكنولوجيات لمكافحة زحف التصحر أو وقفه. كما يجري تنسيق الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك مشروع غران شاكو أمريكانو وغيره من المشاريع في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

وهذه الرئاسة تعتقد أن الاتفاقية هي أفضل صك قانوني دولي لإيجاد أدوات أكثر وأفضل لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وأن هدفها الرئيسي ينبغي أن يتمثل في تحسين نوعية حياة السكان المتضررين في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وهي موضوع الاتفاقية.

وآمل أن تتيح لنا مداولاتنا في هذا الاجتماع إحراز تقدم في تعزيز ودعم الأنشطة التي يجري تنفيذها بهدف تحسين حياة البلايين الذين يعيشون في المناطق المتضررة من التصحر في البلدان النامية، والذين هم من بين أفقر سكان العالم والذين يواجهون عقبات تحول بينهم وبين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتصلة بالجوع والفقر والتنمية المستدامة.

سأتكلم الآن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الجزء من الاجتماع الرفيع المستوى.

(تكلم بالإنكليزية)

نرحب بعقد هذه المناقشة اليوم، ونود أن نذكر بأن التصحر وتدهور الأراضي يؤثران على مناطق العالم قاطبة وما زالا يشكلان تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونود أن نؤكد أيضا على أن هذه القضايا لها انعكاسات على عمل النظام الإيكولوجي ونظام الأرض ككل.

ونود أن نشدد على أن البلدان النامية هي الأكثر تضررا من هذه الظواهر. والحالة الراهنة للأراضي الجافة في البلدان النامية تشكل مدعاة لأشد القلق لمجموعة الـ ٧٧ والصين. والمجموعة التي تضم أكثر من بليون نسمة، هم من بين الأكثر فقرا على ظهر الكوكب، هي التي تواجه أكبر العراقيل في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتصلة بالجوع والفقر والاستدامة البيئية.

تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها وتضامنها إزاء الحالة التي يعيشها سكان منطقة القرن الأفريقي في الوقت الراهن. فهم قد نُكبوا بأسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عاما، وهو ما يؤدي إلى المجاعة وفقدان المحاصيل والماشية. وهذا يبين تماما مدى خطورة مشاكل الجفاف والتصحر وضرورة العمل.

وبالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن الهدف من هذا الاجتماع الرفيع المستوى ينبغي أن يكون الإسهام في زيادة الوعي بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على أعلى مستوى، وذلك تماشيا مع عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠).

ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان إعادة التأكيد على ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخطتها وإطارها الاستراتيجيين للسنوات العشر، وهو ما يضمن بالتالي تقدم قضية التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على سلم أولويات جدول الأعمال الدولي والإسهام في الأعمال التحضيرية للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو + ٢٠.

وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نتذكر أن ذلك المؤتمر عقد لأول مرة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ استجابة لشواغل البلدان النامية واحتياجاتها. وكان الهدف منه مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من حالة جفاف و/أو تصحر خطيرة، ولا سيما في أفريقيا، والقيام بذلك من خلال اتخاذ إجراءات فعالة على جميع المستويات، يدعمها تعاون دولي في إطار نهج متكامل يتماشى مع جدول أعمال القرن ٢١ بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة. وبالتالي، ينبغي أن يستمر التركيز على الحالة في الأراضي الجافة، وخصوصا في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بخصوص التقرير المقدم من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد التأكيد بصورة كاملة على ملاحظاتها ومدخلاتها الأولية بشأن وثيقة المعلومات الأساسية هذه، على نحو ما جرى التعبير عنه خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت يوم ٢٣ أيار/مايو وتقديمه خطيا يومي ٢٣ و ٣٠ أيار/مايو.

تتمثل نقطة جوهرية في هذه المناقشة في كيفية ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية والبرنامج الاستراتيجي ومدته ١٠ سنوات. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن ذلك ينبغي أن يتحقق وفقا لمبادئ وأحكام الصكوك ذات الصلة بشأن التنمية

المستدامة، ولا سيما المبدآن ٢ و ٧ من مبادئ إعلان ريو: الحق السيادي للدول في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وأود أن أُذكر هنا بأن الإطار المتعدد الأطراف للاتفاقية يتطلب التعاون الدولي وبأن تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة يتطلب أن توفر البلدان المتقدمة النمو تمويلا جديدا وإضافيا ومستقرا ويمكن التنبؤ به ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتنفيذ الإجراءات على أرض الواقع.

كما أن خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر هي برامج صُممت لتنفيذ أنشطة ذات صلة بمكافحة التصحر، على النحو المطلوب بموجب الاتفاقية.

ولذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتوقع أن يعبر موجز هذا الاجتماع عن الاستراتيجيات أو البرامج الوطنية وأهمية أن تتلقى البلدان النامية دعما تقنيا وماليا من المجتمع الدولي لتنفيذها على نحو ملائم في إطار الاتفاقية. كما ينبغي لنا أن نشدد على الدور الهام الذي يجب أن تقوم به آليات التنسيق الإقليمية، على النحو المحدد من قبل الأطراف، لدعم تنفيذ المرفقات الإقليمية للاتفاقية لكي تكمل الدعم الدولي.

وترى المجموعة أن اتفاقية مكافحة التصحر متأخرة مقارنة بالإنجازات التي حققتها اتفاقيات ريو الأخرى، ألا وهي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي أن يخرج هذا الجزء الرفيع المستوى برسالة سياسية قوية وواضحة، تعبر عن ضرورة وضع اتفاقية مكافحة التصحر على قدم المساواة ومعالجتها بنفس القدر من الأهمية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ، وينبغي كفالة تقديم دعم سياسي من البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية.

ومن المهم بشكل حيوي تعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو، مع احترام ولاياتها الفردية، خشية الآثار السلبية لكل من التصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على بعضها بعضا، وإدراكا للمنافع المحتملة للتكامل في التصدي لهذه المشاكل بطريقة تعاضدية.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تدعم إنشاء وتعزيز القدرات الحالية لإدارة الكوارث على جميع المستويات، بما في ذلك نظم المعلومات والإنذار المبكر التي تسمح بالإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بالجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وللآثار الضارة لتغير المناخ.

ثمة ترابط وثيق بين الفقر والأمن الغذائي والتصحر ويتعين معالجتها بصورة مشتركة. ولذلك، ينبغي عدم معالجة مشاكل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من منظور الآثار البيئية والنمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا من منظور آثارها الاجتماعية، وإدراك أسباب التصحر وضرورة إتباع نهج شامل اجتماعيا والتصدي لأوجه عدم المساواة.

ونظرا لتأثير التجارة والجوانب ذات الصلة للعلاقات الاقتصادية الدولية على التصحر وتدهور الأراضي، سنشجع إنشاء نظام تجاري عالمي منفتح ومنصف ومبني على قواعد وغير تمييزي ومتعدد الأطراف، يقر بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية التي تركز على توفير فرص وصول تفضيلية لمنتجات البلدان النامية ويتفادى تنفيذ الحمائية التجارية وغيرها من التدابير التي تشوه التجارة. ونظام الإعانات المطبق في البلدان المتقدمة النمو لا يشوه التجارة الدولية فحسب ولكن يؤدي أيضا إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي إلى تدهور الأراضي.

ونحن نتطلع إلى المشاركة في مناقشة بناءة وهادفة اليوم تولي الاهتمام الواجب للقضايا التي أثارتها البلدان النامية، وتجد وسيلة لمعالجتها بفعالية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للرئيس المقبل للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

التصحر، معالي السيد لي دون كو، الذي يتولى أيضا منصب وزير دائرة الغابات في جمهورية كوريا.

السيد لي دون كو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن تتاح لي هذه الفرصة لإلقاء كلمة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام للجمعية العامة. ويسعدني بصفة خاصة أن انضم إلى قادة بارزين من جميع أنحاء العالم.

إننا نجتمع هنا في دورة الجمعية العامة السادسة والستين للتعامل مع الموضوع الهام جدا المتمثل في ''معالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر''. وأعتقد أن حضور المجتمعين هنا اليوم يدل على اهتمامهم البالغ بدراسة خطورة القضية.

إننا نفقد حاليا أكثر من ١٢ مليون هكتار من الأراضي سنويا بسبب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويعيش ثلاثة بلايين شخص الآن في حالة من الفقر الخطير وثلثهم يعيشون في أراضي جافة، وهو ما بينته دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ''البليون نسمة المنسيون''. وفي السابق، لم تلق مسألة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ما تستحقه من اهتمام دولي وكانت تُعتبر مشكلة المقيمين في الأراضي الجافة فحسب.

وشهدنا أيضا الآثار المدمرة والعابرة للحدود للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مثل الفيضانات المتكررة والغبار والعواصف الرملية والانهيالات الأرضية ونقص التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وعليه، وبما أن ثمة اعترافا متزايدا بهذه المسألة باعتبارها هاجسا عالميا وشيكا، فإننا بحاجة إلى إتباع طريقة جديدة في التفكير.

إن الأرض والتربة ليستا ملكا للجيل الحالي وحده، ولكن للأجيال المقبلة أيضا. ونحن مسؤولون عن استخدامهما بطريقة مستدامة لتمكين ذريتنا من التمتع بفوائد نظم إيكولوجية سليمة ومنتجة. وإدراكا منا لكون الأرض أمرا لا غنى عنه للمحافظة على حياة كريمة لجميع الأجيال، يتعين علينا عكس اتجاه تاريخ الإهمال وتسليط ضوء جديد على التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وبالتالي، يتعين علينا إيجاد سبل للترويج للفوائد الاجتماعية والاقتصادية للأرض وضمان المحافظة على البيئة في الوقت ذاته. وسيتطلب ذلك تغيير النموذج السائد من اقتصاد يدفعه النمو إلى ''اقتصاد نهج النمو الأخضر''.

وقد قدم الرئيس لي ميونغ - باك نموذجا جديدا للنمو في جمهورية كوريا في عام ٢٠٠٨، سعيا لتحقيق النمو الأخضر والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتعهد الرئيس لي ميونغ - باك ببذل جهود حثيثة لكي يحقق البلد ذلك، ما أدى إلى وضع سياسات جديدة بشأن النمو الأخضر على الصعيد الوطني.

وستكون الإدارة المستدامة للأراضي التي تشمل النمو الأخضر نهجا فعالا وعمليا لمعالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحسين الفوائد الطويلة الأجل من البيئة. وللنجاح في الإدارة المستدامة للأراضي، من الضروري إتباع نهج طويل الأجل حيث أن ذلك أمر لا يمكن تحقيقه في فترة زمنية قصيرة.

وأود أيضا أن أشدد على أن نهج النمو الأخضر يشتمل على تنمية النظم الإيكولوجية، وهي آلية اقتصادية جديدة تهدف إلى تشجيع إتباع سياسات مناصرة للفقراء على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ومن العناصر الأساسية لذلك وضع استراتيجية تكفل حالة مربحة لكل الأطراف وتمكن كلا من البلدان المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والبلدان المتقدمة النمو من إقامة مجتمع مستدام من خلال التنمية المستدامة.

وأعتقد أن كوريا يمكن أن تكون مثالا جيدا للبلدان المتضررة. فسجلها التاريخي في إعادة زراعة الغابات بنجاح قد أظهر جيدا أن الإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن تكون بمثابة خطوة أولى لحل معضلة الفقر والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كانت كوريا تئن تحت وطأة الفقر ومرت بفترة من الفوضى. غير أنه بفضل الجهود الشاملة التي بذلتها الحكومة والشعب على السواء، تغلبنا على الأزمة وتمكنا من إرساء أساس متين للتنمية المستدامة من خلال إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بطريقة لافتة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن).

حقا، إن التحديات التي تنتظرنا هائلة ولا يمكن التعامل معها بسهولة. فلنظل جريئين وطموحين ومبدعين لإنهاء مشكلة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي تولد الفقر وتقوض التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى تضافر الجهود وتعزيز الالتزام السياسي لتوحيد قوانا وتعبئة الموارد المتاحة. ومن المهم للغاية تعزيز الشراكات العالمية، ليس لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف فحسب ولكن أيضا للمضي قدما باتجاه مجتمع دولي مستدام يمكن للجميع أن يعيشوا فيه حياة كريمة، بغض النظر عن الجنسية والسن والنوع الجنساني.

وبانعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في كوريا، آمل أن يتمكن جميع الحاضرين هنا من المشاركة في هذا الحدث الهام لمناقشة كيف يمكننا حل المشاكل الخطيرة التي سببها التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتجدر الإشارة إلى أنه سيجري إطلاق منتدى الأعمال الأول بشأن الإدارة المستدامة للأراضي يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف. وهو يهدف إلى تشجيع زيادة الانخراط والمشاركة في الترويج لأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي من جانب المجتمع المدني ورجال الأعمال. وأعتقد أن المشاركة والدعم القيمين لجميع الموجودين هنا سيسهمان بشكل كبير في نجاح الدورة العاشرة للمؤتمر في كوريا. وأنا أتطلع إلى الترحيب بالجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريس بيبالغس، مفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي.

السيد بيبالغس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا الإعلان بتأييد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إننا نرحب بهذا الحدث الرفيع المستوى وتوفيره الفرصة لنا لتحويل انتباهنا إلى هذه المسألة الحاسمة التي تواجه المجتمع العالمي. إن مسألة التصحر وتدهور الأراضي هي واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه سبل كسب العيش للأشخاص الأكثر فقرا في البلدان النامية اليوم، حيث يقوم الكفاف واحتمالات التحسن على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية. ليس لهذه المشكلة عواقب اقتصادية وبيئية خطيرة فحسب، وإنما لها أيضا آثار سياسية واجتماعية مهمة.

هذه المشكلات، مع ذلك، لا تقتصر على البلدان النامية، بل وصلت إلى أبعاد عالمية. داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، أعلنت ١٢ دولة عضوا نفسها بلدانا متضررة، مع مساحات كبيرة من الأراضي معرضة بالفعل للتدهور. ستواصل بولندا، بصفتها الحالية كرئيسة للاتحاد الأوروبي، العمل بفعالية في مجالات تغير المناخ، والاقتصادات الخضراء ومسائل تدهور الأراضي داخل الاتحاد الأوروبي.

من أجل معالجة هذه التحديات، هناك حاجة لسياسات متماسكة، بما في ذلك تلك التي تتخذ تدابير لمساعدة البلدان المتضررة بهدف معالجة المشاكل في مرحلة مبكرة. في الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن الضغوط المرتبطة بتزايد السكان وانعدام الأمن الغذائي ونقص المياه غالبا ما تكون دوافع لممارسات استخدام الأراضي بشكل غير مستدام. لمعالجة تدهور الأراضي والتصحر أيضا فوائد كبيرة، مع زيادة المحاصيل الزراعية وخدمات النظام الإيكولوجي المحسنة.

سلط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في سياساتهم الخارجية، الضوء على أهمية سياسات إدارة الأراضي المستدامة التي تسهم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في الأمد الطويل. حيث يمول الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الإجراءات والبرامج المصممة لمعالجة تدهور الأراضي في البلدان النامية. إنها تشجع التقنيات المستدامة لإدارة الأراضي، وتأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية، وتسعى إلى الجمع بين المعرفة التقليدية والتكنولوجيات الجديدة والناشئة. تتمثل الأمثلة البارزة للمبادرات الإقليمية في أفريقيا في مرصد الصحراء الكبرى والساحل؛ ومبادرة أرض أفريقيا وفي إطار دون جنوب الصحراء الكبرى الذي يعزز الإدارة المستدامة للأراضي، ومبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، وكلها تهدف إلى التخفيف من خطر التصحر، وفي الوقت نفسه التخفيف من حدة الفقر.

وقد تم تسليط الضوء على أهمية الأرض كمورد رئيسي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم للأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) في ريو دي جانيرو. مؤتمر ريو + ٢٠ يوفر فرصة فريدة للحصول على التزام سياسي متجدد بالتنمية المستدامة. في ذلك الإطار، فإن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي هو جزء لا يتجزأ من تحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر. في ذلك السياق، نؤيد بفعالية المبادرة المتعلقة بعلم اقتصاد تدهور الأراضي، كوسيلة لتطوير فهم أوضح للتكاليف الكاملة لتدهور الأراضي. تهدف الدراسة العالمية إلى رفع مستوى الوعي بهذه المسألة ومساعدة صناع السياسات على تنفيذ استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه المشكلة، فضلا عن وضع مجموعة من الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص في سياسات إدارة الأراضي بشكل مستدام.

اليوم، ترتبط التحديات البيئية والإنمائية. لقد أصبحت الإدارة المستدامة للأراضي ذات أهمية حيوية، وتمثل الحلقة المفقودة الضرورية لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي. في ذلك الصدد، لا بد من الإقرار بالأهداف الواضحة المشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث وأهمية اتخاذ إجراءات منسقة.

نحن مستعدون، كجزء من التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، جنبا إلى جنب مع المجتمع العلمي والمجتمع المدني، بدعم وتحسين قاعدة المعارف المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي في العالم بأسره، وتمكين البلدان النامية المتأثرة من تنفيذ خطط عمل وطنية. في ذلك الصدد، فإن التنفيذ الفعلي للخطة الاستراتيجية لاتفاقية مكافحة التصحر التي مدتها ١٠ سنوات (انظر ICCD/COP(8)/16/Add.1) أمر بالغ الأهمية، كما هو التعاون الفعال بين هيئات الاتفاقية.

يتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى المؤتمر العاشر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي سيعقد في تشانجوان، في جمهورية كوريا، خلال الشهر المقبل. يأتي المؤتمر العاشر في لحظة هامة، وتفصله أقل من سنة عن مؤتمر ريو + ٢٠ كما أنه يشكل فرصة لإقامة نهج منسق من أجل تمكيننا من التصدي

بفعالية لتحديات التصحر وتدهور الأراضي التي يواجهها العالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جاتو سيلاه، وزير الحراجة والبيئة في غامبيا الذي سيتكلم باسم الدول الأفريقية.

السيد سيلاه (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): انه لمن دواعي سروري وشرف شخصي كبير لي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع ''التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر''. أولا، المجموعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

التصحر مشكلة عالمية، لها تداعيات خطيرة على السلامة الإيكولوجية والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. إن الدول الأفريقية هي من بين أكثر البلدان تضررا، حيث أنها تواجه صعوبات جدية في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لا يزال ارتفاع مستوى الفقر في المناطق الريفية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يقع ضمن أخطر القيود على التقدم في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

في الوقت نفسه، فإن هذه المشاكل تؤدي إلى تفاقم الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية المتأثرة. نود أن نؤكد أنه على الرغم من تأثر كل البلدان النامية بهذه الظواهر، فإن الحالة الراهنة للأراضي الجافة تشكل مسألة تثير بالغ القلق. القارة الأفريقية التي تضم أكثر من بليون نسمة هم من بين الأكثر فقرا في العالم، هي الأكثر تقييدا في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتصلة بالفقر والجوع والاستدامة البيئية.

يوفر هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لتوضيح واقتراح الحلول للصعوبات التي تواجه عند تنفيذ الالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وباقي المؤتمرات والاجتماعات الأخرى ذات الصلة. في هذا الصدد، نشدد على أهمية تحديد وسائل معينة للتنفيذ من شأنها تمكين البلدان النامية، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا، للاستفادة من التزاماتها. لقد أصبح ذلك عاجلا جدا في ضوء الحاجة إلى تضييق الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

يؤثر التصحر وتدهور الأراضي على كل منطقة من مناطق العالم، وسيظل يشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. يرتبط الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتصحر ارتباطا وثيقا ببعضهم البعض، ويتعين معالجتهم مجتمعين.

أدت الحالة الراهنة للأراضي الجافة في البلدان النامية – التي يعد أكثر من بليون نسمة من سكانها بين أفقر الناس على هذا الكوكب – إلى تقييد جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والاستدامة البيئية.

إن البلدان الأفريقية لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف. مع ذلك، فإن النتائج المحققة حتى الآن كانت محدودة بسبب التحديات التي فرضها عدد من الأزمات العالمية التي أثرت سلبا على جهود التنمية والبيئة في القارة.

بالإضافة إلى تلك المسائل، فإن القارة لا تزال تصارع العقبات الناجمة عن نقص أساسي في نقل التكنولوجيا وعدم القدرة على بناء وتطوير القدرات المؤسسية وتعزيز هبة مواردها البشرية، التي، من بين أمور أخرى، عانت التهجير القسري المتكرر وهجرة المؤهلين

تأهيلا عاليا إلى مناطق أخرى. يجب أن تحل هذه الظاهرة من خلال الجهود المتضافرة.

من الواضح أن مجموعة البلدان الأفريقية بحاجة إلى فريق علمي لتقديم المشورة لها في المضي قدما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ينطبق هذا على الاتفاقية برمتها ونحن بالتأكيد بحاجة إلى لجنة علمية.

في هذا الصدد، فإننا ندعو بقوة كل الأطراف إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بكل جوانبها، ولا سيما عن طريق تشجيع تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وينبغي أن ينصب التركيز أيضا على تعبئة وتوجيه موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، فضلا عن تسهيل الوصول إليها مباشرة، للمساعدة في التخفيف من آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتحسين سبل العيش للفئات الضعيفة من الناس المتضررين من جراء هذه المسائل الأكثر إلحاحا، على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

لقد عززت الخطة والإطار الاستراتيجيان للسنوات الـ ١٠ اللذان اعتمدا في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التزام المجتمع الدولي بتنفيذ الاتفاقية على كافة الأصعدة. وقد مكنا الاتفاقية من أن تكون أكثر مشاركة على نطاق واسع على جبهة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف والإسهام في مكافحة تغير المناخ. في هذا الصدد، تمثل الاتفاقية منطلقا للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعزيز مواجهته.

فيما يتعلق بأوجه التآزر المعزز فيما بين الاتفاقيات الثلاث ذات الصلة، يتعين تعزيز إجراءات منسقة وفرص المنفعة المتبادلة بقوة، لمكافحة التصحر والحفاظ على النظم البيئية للأراضي الجافة، والحفاظ على الأراضي الرطبة ومكافحة تغير المناخ. ويجب الاعتراف بأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف هي تحديات ذات طابع شامل لعدة قطاعات وذات بعد عالمي، لأنها تؤثر على جميع مناطق العالم. من هنا، يجب على جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وجميع الأطراف المعنيين التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في دعم استجابة عالمية فعالة لهذه المشاكل الخطيرة والعميقة، بغية التخفيف من آثارها وتأثيرها السلبي على البيئة والاقتصاد العالمي.

تحقيقا لهذه الغاية، تؤكد مجموعة الدول الأفريقية من جديد التزامها بمبادرات مثل خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخطته وإطاره الاستراتيجيين للسنوات العشر من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨ لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، التي تعتبر واحدة من أدوات القضاء على الفقر. وتؤكد المجموعة أيضا على قلقها العميق إزاء الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على بعضها البعض، وتقر بالفوائد المحتملة للتكامل في التصدي لتلك التحديات من خلال العملين الجماعي والفعال على جميع المستويات بطريقة داعمة لبعضها البعض.

إن أفريقيا هي القارة الأكثر ضعفا وحرمانا في سياق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإننا نؤكد على أهمية وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته لدعم أفريقيا في جهودها، كما جرى الوعد بذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويكتسي نفس القدر من الأهمية الحاجة الملحة إلى إقران الوعود بالأفعال بشأن الضمانات الواردة في الإعلان السياسي بخصوص احتياجات التنمية في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

إننا نؤكد بأن توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والدعم والتشجيع الهادفين إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان الأفريقية، سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف المرجوة في هذه المجالات المنظورة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ويمكن أن يؤدي التعاون الإنمائي الدولي دورا حاسما في تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتحسين التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا لتعزيز التنمية الريفية. في هذا الصدد، فإننا نؤكد أيضا على أهمية زيادة كمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض أو إلغاء الديون الخارجية بشكل قاطع لصالح البلدان الأفريقية الأكثر احتياجا.

كما نعلم جميعا، فإن الاتحاد الأفريقي هو المنظمة الرئيسية لمواءمة وتنسيق البرامج القارية في أفريقيا. على الرغم من التقدم المحرز في وضع السياسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن الفجوة في التنفيذ في أفريقيا لا تزال واسعة. لذلك فإننا ندعو لتعزيز الدعم والتشجيع لخطط وبرامج الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان التحويل الفعال للسياسات والبرامج إلى اتخاذ تدابير ملموسة، لا سيما في مجال التنمية المستدامة. إن ضمان وصول المزارعين إلى الأسواق الإقليمية والعالمية على نحو منصف، وتوفير المساعدة العملية وبناء القدرات لأصحاب المصلحة في مجال تسويق المنتجات الزراعية، أمور ضرورية لاستعدادهم للاستثمار طويل الأمد في الإدارة المستدامة للأراضي، لأنهم سيتمكنون عندئذ من جني الثمار المستقبلية لهذا الاستثمار.

كما نعلم جميعا، تؤدي الغابات دورا مهما في الوقاية من التصحر وتدهور الأراضي معا، وكذلك في إعادة استصلاح الأراضي المتدهورة. يوفر تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ (القرار ٩٨/٦٢، المرفق) إطارا لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وسوف يسهم في مكافحة التصحر وتخفيف آثار تغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي للغابات.

أخيرا، فإن إدماج برامج العمل لمكافحة التصحر في أطر التنمية سيستخدم بمثابة أداة عملية لمكافحة التصحر وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. نظرا لأن التصحر يتقاطع مع جميع القطاعات، فمن الضروري ضمان التنسيق فيما بين جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة على المستويين المركزي والمحلي في تنفيذ خطط العمل الوطنية، بمشاركة فعالة من المجتمع المدني. لذلك من المهم تعميم خطط العمل هذه في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية وخطط الحد من الفقر. سيظل تعزيز دعم المجتمع الدولي من خلال التعاون الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي حاسما بالنسبة لتنفيذ برامج العمل لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

وينبغي أن يستند تنفيذ خطط العمل الوطنية إلى مناهج متكاملة ويحظى بالدعم التشريعي. ويتعين تحسين أنماط النمو الاقتصادي ووسائل الإنتاج والاستهلاك من أجل تحقيق الانسجام بين حفظ البيئة والتنمية، فضلا عن تحقيق التوازن بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، تولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لدور لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلينا أن نستمر في تقديم التوجيه والتنسيق بشأن المسائل ذات الصلة بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأهم من ذلك، وسائل تنفيذها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد راجيف شاه، مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، الذي سيتكلم بصفته ممثلا للبلد المضيف.

السيد راجيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أنضم إلى الجمعية العامة

اليوم، وهي تركز جهودها على التحديات العالمية للتصحر والجفاف وتدهور الأراضي. والآن، تهدد هذه الحقائق الخطيرة حياة ومعيشة أكثر من بليون نسمة من الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة الهشة. وهي تحد بشدة من قدرتنا على تحقيق أهدافنا الجماعية المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، كما أنها تحد أمننا القومي وتهدده.

وليس ثمة منطقة في عالمنا يكتسب فيها هذا التحدي أهمية ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحا من القرن الأفريقي. فهناك، تتجلى الآثار المدمرة للمجاعة أمام أعيننا مباشرةً، وفي قصص النساء اللواتي يشاهدن أطفالهن وهم يموتون في أحضانهن بالفعل. ونحن نعلم أن منطقة القرن الأفريقي تواجه أسوأ موجة جفاف منذ ٦٠ عاما، وأن ٣,٣ مليون شخص – غالبيتهم من النساء والأطفال – أصبحوا في حاجة إلى المساعدة الطارئة. وتدعم الولايات المتحدة، بصفتها شريكاً وحيداً وأكبر للمنطقة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية، تقديم المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك، المياه والغذاء والأدوية، للملايين من الناس.

وعلى الرغم من أن الشعب الأميركي سيواصل دائما تقديم المساعدة في أوقات الحاجة الملحة، فإن المساعدات الطارئة ليست حلاً مستداماً أو أكثر فعالية. وفي الواقع، فإن علينا أن نفعل المزيد لمنع ظهور هذه الأزمات في المقام الأول. وهذا هو السبب الذي حدا بالرئيس أوباما إطلاق مبادرة عالمية للأمن الغذائي تسمى ”مستقبل بلا جوع“، بهدف مساعدة البلدان على تطوير قطاعاتها الزراعية ونظمها الغذائية بطريقة مرنة، حتى تتمكن من توفير غذائها في الأجل الطويل.

وشهدت كينيا، عبر هذه الشراكات، زيادة تفوق نسبتها ٣٠٠ في المائة في محصول الذرة، في أجزاء معينة في غرب البلد، في حين يصل محصول البطاطس الحلوة الغنية بفيتامين ألف الآن إلى مئات الآلاف من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في أوغندا، وموزامبيق، وأجزاء أخرى من شبه أفريقيا جنوب الصحراء.

إن هذه الانجازات نتيجة للعمل الجماعي. وتزيد الحكومات الأفريقية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمزارعين المحليين – ومعظمهم من النساء – استثماراتها في قطاع الزراعة، وتبنّي الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة، وقياس النتائج.

ومن رأينا أن هذا الشكل الجديد من الشراكة يتسع نطاقه ليشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتدعم الولايات المتحدة بقوة، الاتفاقية وولايتها الواضحة المتمثلة في التركيز على المناطق الجافة، كي يتسنى تحقيق أفضل النتائج. وتعد معالجة التصحر، عبر التنمية الطويلة الأجل، والإدارة المستدامة للأراضي، والتنمية الزراعية، من أكثر الأدوات المتوفرة لنا فعاليةً، لمنع الأزمات التي نشهدها الآن في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي، والمناطق الضعيفة الأخرى.

وفي الواقع، فنحن بصفتنا أمة، لدينا تاريخ طويل من الصراع مع الآثار المدمرة لتدهور الأراضي والجفاف الشديد. وإذ نتكلم الآن، تشهد ولاية تكساس إحدى أسوأ موجات الجفاف السنوي في تاريخها المدون. ففي عقد الثلاثينيات، أدت كارثة استمرت لفترات طويلة من الجفاف، وتدهور الأراضي، ونقص الغذاء، إلى عواصف الغبار الأمريكي، فنتجت عن ذلك هجرة ٢,٥ مليون شخص. ونتيجة لتجاربنا، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى إجراء إصلاح جذري لاستراتيجياتنا وأساليب إدارتنا للأراضي الجافة. وكذلك عملنا على تعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والمزارعين، والاستثمار في الجامعات الزراعية، بهدف تشجيع الابتكارات العلمية في الممارسات الزراعية وإدارة المياه،

بالإضافة إلى تكريس الجهود على نطاق واسع، لإدارة أراضينا المنتجة بطريقة أكثر استدامة.

وقد كان التركيز المكثف على العلوم والتكنولوجيا المحسّنة، جزءاً هاماً من نهجنا. ولذلك، تؤيد الولايات المتحدة اقتراح إنشاء منصة حكومية دولية للسياسات العلمية بشأن خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والتي سوف تغطي النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، خلافاً لآلية العلوم الضيقة، المكرسة حصرا للاتفاقية.

ونحن لا نزال ملتزمين بتسخير قوة العلم والتكنولوجيا، للمساعدة في تحول الزراعة العالمية، وتحسين نوعية الموارد الطبيعية. ولدينا الآن المعرفة اللازمة، عبر المجتمع الدولي بأسره، لإنشاء بيئات مستقرة ومنتجة، وإحداث تحسن هائل في المحاصيل الزراعية، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وتحقيق النتائج للضعفاء، الذين كثيراً ما يكونون من الأسر التي تعمل في المزارع الصغيرة الحجم.

ولمواجهة تحدي الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن نستثمر في حلول طويلة الأجل، عبر ”مستقبل بلا جوع“، مع التركيز على ربط المزارعين من أصحاب المزارع الصغيرة، بالأسواق القوية، وتسخير التقدم المحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا. وكما قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فإن ”المسألة ليست هي، ما إذا كنا نستطيع القضاء على الجوع، وإنما هي، ما إذا كنا عازمين على ذلك بالفعل“.

وعليه، فإن مبادرة ”مستقبل بلا جوع“ تقود نهجاً جديداً للأمن الغذائي العالمي. فنحن نعمل في تترانيا، في شراكة مع الحكومات والشركات والجهات المانحة الأخرى، من أجل تنفيذ استثمارات كبيرة في الممر الجنوبي للنمو الزراعي في ذلك البلد. ونركز بصفة خاصة، في المناطق المعرضة للجفاف – مثل المرتفعات الإثيوبية – على المحاصيل المقاومة للجفاف، وتحسين إدارة التربة والمياه والأراضي.

وتبنى هذه الجهود على ٤٠ عاما من الخبرة التي تراكمت لدى حكومة الولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، في مجال خضرنة منطقة الساحل، حيث أدت الحراجة الزراعية التي يقودها المزارعون، وتقنيات إدارة المياه، إلى تحول ٥٠ مليون هكتار مهددة بالتصحر – وهي مساحة أكبر من السويد – إلى أراض منتجة على نحو مستدام.

ونرحب بالتعاون المستمر مع المجتمع الدولي، للمساعدة في التصدي للأزمة في منطقة القرن الأفريقي، ونواصل دعوتنا لحركة الشباب، بوجه خاص، من أجل السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود في المناطق التي تسيطر عليها. فأرواح الآلاف هناك في خطر.

غير أن الاستجابة لهذه الأزمة اليوم ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل هي حماية أيضاً لأمننا الوطني والدولي. فنحن أكثر عرضة، في المناطق التي تشهد اليوم ندرة في الموارد، لمواجهة التوتر والصراعات المتصاعدة غداً. وإذ نكافح الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي اليوم، فنحن نحارب اليأس الذي يمكن أن يدفع الناس نحو العنف والإرهاب. وحين نستطيع مساعدة أمة على إطعام نفسها، في أوقات الشدة والرخاء معاً، فنحن نكسر بذلك دائرة أعمال الشغب بسبب أزمة الغذاء والمجاعات، والدول الفاشلة، التي تسبب عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وعندما نساعد النساء المزارعات على استخدام أحدث التقنيات لزيادة محاصيلهن، فنحن نوسع إمكانات بلادهن الاقتصادية، وننمي أسواقاً جديدة للتجارة الدولية. وإذ نقدم المساعدة في أوقات الحاجة الماسة، فإننا نعرب بذلك عن القيم المشتركة على الصعيد العالمي، المتمثلة في الكرامة، والتعاطف، والمساواة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى.

وكما يدرك الأعضاء، عملا بالقرار ٦٥/١٦٠، سيشمل هذا الاجتماع الرفيع المستوى جلسات عامة افتتاحية وختامية، وحلقتي نقاش. وتعقد الحلقة الأولى صباح اليوم في قاعة الاجتماعات ٤ من مبنى المرج الشمالي، وذلك مباشرة بعد رفع هذا الجزء الافتتاحي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.